المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

26/08/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال تستنفر ملاحظي وملاحظات الاستحقاقات الانتخابية بالجهة

11/ MOSL

وزان : مراسلة خاصة

إذا كانت «الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي»، كما جاء ذلك بالفقرة الأولى بالفصل 11 لدستور يوليوز 2011 ، فإن ذلك يستلزم بالإضافة إلى خلق الجو العام الذي سيمر فيه هذا الاستحقاق، توفير ترسانة من القوانين والآليات التي من بينها كما ورد بآخر فقرة من الفصل الدستوري السالف الذكر « الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات ، طبقا للمعايير المتعارف عليها دوليا «.

في هذا السياق، وطبقا للظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بالملاحظة الانتخابية ، وتفعيلا للقانون 11-30 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات ، وبعد استفادة الملاحظين والملاحظات باسم المؤسسة الوطنية من دورة تكوينية نهاية شهر يوليوز الفارط ، شهد مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة يوم الجمعة 21 غشت جلسة عمل ، جمعت حول نفس المائدة ملاحظي وملاحظات جهة الشمال ، والمنسق الجهوي ، وبعض أعضاء وطاقم إدارة الآلية الحقوقية الجهوية ، من أجل وضع اللمسات الأخيرة على برنامج عمل الفريق الملاحظ ، وتمكين أعضائه وعضواته من وسائل العمل الضرورية ، لضمان نجاحهم في مهمتهم .

فريق الملاحظين بوزان مباشرة بعد عودته من اللقاء المشار إليه ، باشر عمله صباح يوم السبت 23 غشت - الذي تزامن مع انطلاق الحملة الانتخابية – بعقد جلسة عمل مع رئيس قسم الشؤون الداخلية بالعمالة، وأخرى بباشا المدينة ، وذلك بغاية تقديم أفراد طاقم الملاحظة المستقلة المعتمد أعضاءه من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، وكذلك من أجل الحصول على وثائق ضرورية تساعد الملاحظ(ة) في إنجاز لمهامه .

بعد ذلك، كان النزول الميداني لأعضاء فريق الملاحظين، الذي قام بجولة استطلاعية مسحت مناطق النفوذ الترابي لكل مقاطعة من المقاطعات الإدارية الثلاث المشكلة للجماعة الترابية وزان، لرصد الحملة الانتخابية في حدود مقتضيات قانون 11-30 ، وميثاق الشرف الخاص بملاحظة العمليات الانتخابية الجارية، الذي سبق وأن وقع عليه الملاحظون الذين يمثلون المجلس الوطني لحقوق الانسان .

برنامج عمل فريق الملاحظين، يفيد أن أعضاءه سينتشرون بجل الجماعات الترابية بناء على معايير محددة وطنيا، من أجل تتبع ورصد مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي تعرفه بلادنا، إلى حين يوم الاقتراع المتعلق بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين .

يذكر بأن عملية الملاحظة الانتخابية على مستوى إقليم وزان، ينجزها فريق آخر يمثل النسيج الجمعوي .

التجديد

باحثون يناقشون بالبيضاء آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

37163

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء ـ سطات، بشراكة مع عيادة حقوق الإنسان بجامعة القدس بفلسطين، اليوم الأربعاء، بالدار البيضاء، يوما دراسيا حول موضوع «آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها : تجربة العيادات القانونية».

ويهدف هذا اليوم الدراسي، الذي يندرج في إطار تفعيل مشروع العيادات القانونية القائم بين اللجنة الجهوية والشبكة الأمريكية الدولية للخدمات القانونية العامة (بييل نيت)، حسب ما أعلن عنه المجلس الوطني لحقوق الإنسان على موقعه الرسمي، إلى إثراء النقاش حول العيادات القانونية كآلية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها داخل مؤسسات التعليم العالي وتشجيع كليات الحقوق والخبراء والباحثين والفاعلين المدنيين على خلق وتفعيل عيادات قانونية داخل فضاء الجامعة.

كما يعد هذا اللقاء فرصة لتبادل التجارب والخبرات بين العيادة الفلسطينية التي تعد أول عيادة قانونية تحدث على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعيادات القانونية المغربية، حيث سيعرف اللقاء مشاركة وفد من عيادة حقوق الإنسان بجامعة القدس الذي يقوم بزيارة دراسية للمغرب حول التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ومسار ترسيخ حقوق الإنسان بالمملكة.

وسيتميز اللقاء بمشاركة ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة الحسن الأول بسطات وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في ميدان حقوق الإنسان، بالإضافة إلى محامين وقضاة وأساتذة جامعيين وممثلي وسائل الإعلام.

ذاكرة المعتقلات السرية

8

درب مولاي الشريف... مركز التعذيب والألم

المحتجزون ذاقوا "الفلقة" و"الشيفون" و"الطيارة" بعد وجبات خفيفة للتأديب

قلعة مكونة، أكدز، ودار بريشة، والكوربيس، وغيرها من المعتقلات التي كانت سرية، عاش فيها المئات أو الآلاف من الأشخاص، معاناة حقيقية، وفيها ذاقوا طعم العذاب بكل نكهاته. جروح بعضهم لم تلتئم بعد، ومازالت إلى اليوم، غائرة كلما عادوا بذكرياتهم إلى الوراء. "كتاب الاعتقال والتقاسم: الفضاءات والذاكرة"، الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن دار النشر "لاكروازي دي شومان"، يكشف خبايا 10 معتقلات، وتفاصيل بناياتها والأشخاص الذين كانوا "ضيوفا" فيها، إلى جانب مسار تحويل أغلبها، إلى سجون، في الوقت الذي كانت فيه عبارة عن قصور أو قصبات أو منازل، لتكون شاهدة على حصص من التعذيب النفسي والجسدي. إزاحة الستار عن تلك المعتقلات، جاء حسب ما أكده المجلس في إطار برنامج مواكبة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة، وهو البرنامج الممول من قبل الاتحاد الأوربي، الهادف إلى تعزيز مسار إرساء الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان بالمغرب.

إعداد: إيمان رضيف

تصوير:
جان ميشيل رويز/ سيسيل ترال

المادة الصحفية والصور منشورة باتفاق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

واجهة معتقل درب مولاي الشريف

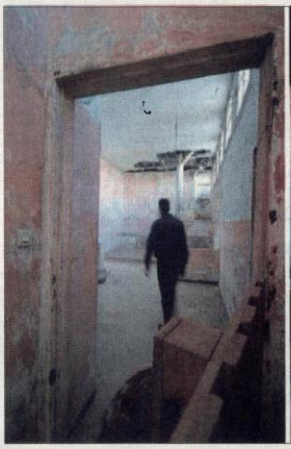

خراب داخل ما تبقى من المعتقل

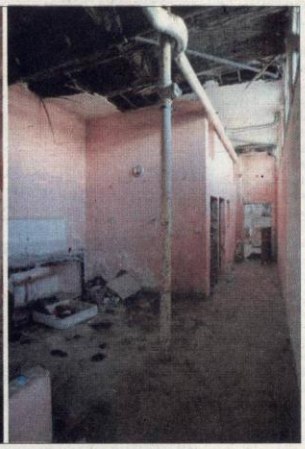

لم يكن من الممكن تجاوز الحديث عن معتقل درب مولاي الشريف، وهو المعتقل السري الشهير في المغرب. معتقل الذي ارتبط اسمه بأسم الحي الذي يوجد به، لم يكن سريا بالنسبة إلى الجوار، في الوقت الذي تباين فيه عدد المحتجزين باختلاف الظرفيات، إذ أن الرقم يتراوح بين 40 محتجزا و300 محتجز.

ويمكن تصنيف المحتجزين، حسب ما جاء في الكتاب، إلى عدة مجموعات منها ما ارتبط بالأحداث السياسية، لما بعد الاستقلال، أو بانتفاضات وحركات عصيان وتمرد، أو بتنظيمات يسارية، أو إسلامية، أو شبابية تلاميذية وطلابية. لذلك قد نجد في قوائم من مروا به، أسماء من مشارب مختلفة. وتبدا معاناة المعتقلين بدرب مولاي الشريف، منذ لحظة الاستقبال، يتحولون إلى مجرد أرقام عليها أن تلتزم الصمت وتنفذ العمليات، أي الانضباط للنظام الداخلي للمكان. إلا أن ذلك، لم يكن سوى وجبة خفيفة للتاديب، أما الوجبات الدسمة، المخصصة للاستنطاق فتتوزع، حسب ما صار متداولات في أدب السجون، بين "الفلقة" و"البيغاء" و"الشفون" و"الطيارة"...

كانت معاناة المعتقلات أقسى ربما، وذات خصوصية، قد تبدأ بالتعامل من منطق العقلية الذكورية ومناداة المحتجزات بأسماء رجالية، ولا تنتهي بالإهانة والتحرش، وكان الأمر يزداد سوءا بالنسبة إلى الحوامل منهن، خاصة مع سوء التغذية والتخوف على صحة الجنين. فالطعام حسب إفادة احد المحتجزين السابقين، كان عبارة عن أكل بسيط كي يستمر المعتقل على قيد الحياة.

في هذا الكتاب، نجد أيضا جوابا على سؤال يطرح نفسه بقوة، كيف تطورت دينامية الاعتقال والاحتجاز بهذا المركز، إذ أوضح الكتاب أن كريان سنطرال، الحي الحاضن للمعتقل، شكل مبعث قلق دائم للإدارة الاستعمارية، بحكم التركيبة البشرية التي تقطنه، المشكلة أساسا من فئات اجتماعية بسيطة، وفدت إلى البيضاء بحثا عن عمل في مصانعها.

وحسب المعلومات المتوفرة في الكتاب، فقد ظلت الإدارة الأمنية، التي كانت تتولى شؤون "الكريان" مستقرة خارج هذا الحي، مكتفية بخدمات مركز الشرطة داخل بناء بسيط، يقع بين درب مولاي الشريف و"الشابو"، في انتظار إقامة مركب إداري متكامل. إلا أن الزخم النضالي الذي عرفه كريان سنطرال، مع مطلع الخمسينات من القرن الماضي، خاصة مع الأحداث التي واكبت المظاهرات المنددة باغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، عجل بالتفكير بضرورة إحداث مؤسسة أمنية للتحكم في الوضع عن قرب. إلا أن التعقيدات الإدارية حالت دون انجازها خلال الفترة الاستعمارية.

وبعد الاستقلال، عاد التفكير أفي إحياء المشروع ، فتم بناء عمارة لهذا الغرض، خلال 1959، وهي التي استعملت لأغراض الاعتقال والاستنطاق والاحتجاز بين 1959 و1991. يؤكد الكتاب أن بعض الشهادات أفادت أن مفوضية الشرطة بدرب مولاي الشريف كانت في بداية اشتغالها، مؤسسة عادية يقصدها أبناء الحي لإنجاز وثائقهم الإدارية، وحسب هيأة الإنصاف والمصالحة كانت تابعة منذ إنشائها للفرقة الوطنية للضابطة القضائية، كما أن القضايا الكبرى التي تصنف في خانة المس بأمن الدولة، ومنها قضايا تزوير الأموال والمخدرات والجرائم السياسية، كانت تحال على هذه المفوضية.

وبنيت العمارة على مساحة 1451 مترا مربعا، وهي بناية من ثلاثة طوابق تحتوي على 35 شقة لإيواء موظفي الأمن الوطني، تعلو دورها الأرضي الذي استعمل مفوضية للشرطة في البداية قبل أن يتحول إلى مركز سري للاعتقال.

وتدور حول البناية، عدة روايات متضاربة في ما يخص وجود قبو تحتها من عدمه، بل إن وقع المكان على سكان الحي جعلهم يتحدثون عن وجود قبو يمتد على مساحة تتجاوز مساحة العمارة.

Conseil national des droits de l'Homme

الانتخابات البلدية والجهوية في المغرب تعرف مشاركة أكثر من 4 آلاف مراقب

بينهم 76 ينتمون لمنظمات دولية.. ملزمون بالحياد واحترام سيادة الدولة

الرباط: لطيفة العروسي

شرع أزيد من أربعة آلاف مراقب، ينتمون لمنظمات مغربية ودولية، في مراقبة سير الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات البلدية والجهوية التي انطلقت السبت الماضي، وستستمر مهمتهم حتى يوم الاقتراع المقرر في الرابع من سبتمبر (أيلول) المقبل.

وسيمتد عمل المراقبين ليشمل أيضا انتخاب أعضاء مجلس العمالات (المحافظات) والأقاليم، المقرر في 17 من سبتمبر، ثم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين في 2 من أكتوبر (تشرين الأول) المقبل.

ومنحت اللجنة الخاصة باعتماد ملاحظي (مراقبي) الانتخابات، التي يشرف عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الاعتماد لـ41 هيئة، منها 34 جمعية مغربية، وست منظمات دولية، اعتمدت 76 ملاحظا لديها، فيما رفضت اللجنة 16 طلبا من أجل الملاحظة الانتخابية تقدمت بها 16 جمعية، وذلك بسبب عدم توفر الشروط المطلوبة.

ويعتمد المغرب نظام الملاحظة المستقلة للانتخابات وليس المراقبة، إذ يكتفي الملاحظون بتسجيل ما يحدث من خروقات في تقارير ترفع إلى السلطات المعنية، بينما يتمتع المراقبون بصلاحية التدخل لإيقاف أي خروقات شابت العملية الانتخابية.

ويقصد بالملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بحسب القانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات: «كل عملية تهدف إلى التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية وتجميع معطياتها بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيمها، وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية، وذلك من خلال إعداد تقارير بشأنها تتضمن ملاحظات الجهات المعدة لهذه التقارير، وعند الاقتضاء، توصياتها التي ترفعها إلى السلطات المعنية».

ووضعت شروط للملاحظ يتعين الالتزام به، وتسحب منه البطاقة الخاصة بالاعتماد، وكذا الشارة المسلمة له من طرف اللجنة، كما يمنع عليه فورا القيام بمهام الملاحظة إذا قام بخرق مقتضيات القانون التي تنص على التزامات ملاحظ الانتخابات، والتي تهم «احترام سيادة الدولة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعدم الإخلال بالنظام داخل مكاتب التصويت، واحترام النظام العام أثناء التجمعات العمومية، والإدلاء ببطاقة الاعتماد للجهات المعنية كلما طلب منه ذلك، وحمل الشارة، والتزام الموضوعية والاستقلالية والنزاهة والحياد والتجرد وعدم التحيز، وعدم التدخل في سير العمليات الانتخابية واحترام سرية التصويت، وعدم التأثير على حرية اختيار الناخبين، وعدم إصدار أي تعليق قبل إعلان نتائج الاقتراع».

وعرفت الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بالمغرب، التي أضحت مكرسة على المستوى الدولي، تطورا ملحوظا منذ الانتخابات التشريعية لسنة 1997. وفي هذا السياق، قال بوبكر لاركو، رئيس المنظمة لـ«الشرق الأوسط»، إن المنظمة كانت أول هيئة راقبت الانتخابات عام 1997 وبعدها أنشئ نسيج من

الجمعيات من أجل هذه العملية، وفي الانتخابات الموالية قامت المنظمة، يضيف لاركو: «بعملية نوعية لم تكن بهدف رصد الاختلالات فحسب، بل من أجل تقييم العملية وتقديم توصيات وتتبعها».

ومن بين هذه التوصيات، قال لاركو إنه في الانتخابات البرلمانية لسنة 1997 لاحظت المنظمة أن بعض الناخبين يصوتون أكثر من مرة، فاقترحت استعمال سائل المداد كعلامة توضع على أصابع الناخب بعد التصويت، كما لاحظت المنظمة أن بطاقات التصويت كان يجري توزيعها على الناخبين في بعض المناطق للتصويت، من دون التأكد من هويتهم، فطالبت باشتراط الإدلاء ببطاقات الهوية، وهو ما جرى العمل به في الانتخابات الموالية، كما طالبت المنظمة بأن يجري الاقتراع عن طريق الإدلاء ببطاقة الهوية، بيد أنه لم تتم الموافقة على هذا المطلب الذي طالبت به أيضا أحزاب سياسية.

وأضاف لاركو أن المنظمة راكمت تجربة مهمة أشيد بها دوليا ومحليا، وهي تدل على أن المجتمع المدني في المغرب متحرك، وهو ما يفسر نوعية الهيئات المشاركة في مراقبة الانتخابات الحالية، ومنها جمعيات نسائية وثقافية وأخرى لذوي الاحتياجات الخاصة.

http://aawsat.com/home/article/438111/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-4-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8

16 جمعية ثم رفض طلبها لمراقبة الاستحقاقات الجماعية بالمغرب

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبأ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وقد رفضت اللجنة طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

http://maarifpress.com/news9089.html

التنسيقية الوطنية تواصل اعتصامها المفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

واصلت التنسيقية الوطنية اعتصامها المفتوح أمام **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** واصدرت البيان التالي:

وسط لامبالاة وتنكر واضح من طرف الجهات الوصية تواصل التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب اعتصامها المفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تجاوز سبعة أشهر ، كما يخوض بعض أعضائها إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ 17 غشت الجاري وذلك للمطالبة بمعالجة ملفاتهم المصنفة تعسفا خارج الأجل وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي لفائدة المحرومين منها .وباقي المطالب المشروعة والعادلة.

وبهذه المناسبة تعبر التنسيقية الوطنية لضحايا سنوات الرصاص عن استمرارها في معركة الكرامة وتشبتها بكل مطالبها العادلة والمشروعة ، وتنبه إلى خطورة الحالة الصحية للمضربين عن الطعام ، وسوء ظروف المعتصمين تدهور الأحوال الإجتماعية والنفسية لعائلاتهم التي التحقت بهم في معتصم الكرامة يوم 24 غشت وشاركتهم الوقفة الإحتجاجية ضد صمت الجهات المعنية وتقاعصها عن التدخل .

و تتقدم التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالشكر و تعرب عن تقديرها للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان التي زارت معتصم الكرامة وعبرت من خلال رئيسها الأستاذ محمد زهاري عن دعمها ومساندة مطالب التنسيقية الوطنية و وجهت رسالة إلى رئاسة الحكومة في الموضوع ، كما تشكر رؤساء فروع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف الذين زاروا معتصم الكرامة وشاركوا أعضاء التنسيقية في وقفتهم الإحتجاجية ، وقرروا تكوين لجنة دعم للمعتصمين والمضربين عن الطعام .كما تشكر التننسيقية الجمعية المغربية لحقوق الانسان ورئيسها الاستاذ احمد الهايج الذي دعم وازر المعتصمين بكل الوسائل .كما يتقدم أعضاء التنسيقية بالشكر والتقدير لأعضاء المجلس الوطني للنهج الديموقراطي على زيارتهم المعتصمين ودعمهم للمضربين عن الطعام لتحقيق مطالبهم العادلة وكل الفاعلين الحقوقيين الذين تفاعلوا مع قضيتهم من قريب او بعيد.

ولا يفوت التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أن تلتمس من كل المتدخلين والفعاليات الوطنية والجمعيات الحقوقية التدخل العاجل لتمكين الضحايا المعتصمين والمضربين عن الطعام من حقوقهم في جبر ضررهم بشكل ينصفهم ويعيد لهم الإعتبار قبل حصول كارثة إنسانية جراء الإهمال واللامبالاة غير المسؤولة، كما تناشد كل الغيورين أخذ المبادرة لضمان حق المضربين عن الطعام في الحياة وفي السلامة البدنية.

وتحمل أي تطور سلبي يتعلق بالضحايا المعتصمين والمضربين عن الطعام إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وباقي الجهات ذات العلاقة بالملف.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/08/26/765593.html

4 آلاف مراقب مغربي ودولي في الانتخابات المغربية

يشارك أزيد من 4 آلاف مختص في مراقبة الانتخابات الجماعية المحلية والجهوية، المقررة في الرابع من سبتمبر المقبل، وهي الأولى من نوعها في ظل دستور 2011، الذي جرى إقراره عقب الحراك الشعبي في غمرة "الربيع العربي".

وقال بلاغ **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** إن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي (مراقبين) الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، اعتمادات لفائدة 41 هيئة وطنية ودولية، لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأوضح البلاغ ذاته أن الهيئات المعنية تتوزع على 34 جمعية وطنية، و6 منظمات دولية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ جميعها أزيد من 4 آلاف ملاحظ، منهم 76 ملاحظا دوليا، سيقومون بمراقبة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وهكذا، يضيف البلاغ، اعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، عددا من الجمعيات الوطنية ممثلة في كل من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، والمرصد الوطني لحقوق الناخب، وجمعية تتريت (أكادير)، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجمعية جيل التقنية والتنمية (السمارة)، وجمعية شباب بلا حدود (الحوز)، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، وجمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام، وإبداعات نسائية (صفرو)، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب.

ومن بين الجمعيات أيضا منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وشبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، وجمعية الريف لحقوق الإنسان، وجمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، وجمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، والرابطة الوطنية للشباب والطفولة، والجمعية المغربية الشبابية للتنمية، والمنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، وائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، وجمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، والمجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، ومرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدارالبيضاء الكبرى)، وجمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، وجمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، والجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية، ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة، وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له، لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

وذكر المصدر ذاته بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

http://www.andaluspress.com/ar/news/48198.html

قافلة تضامنية تُؤازر "ضحايا سنوات الرصاص" و"العُصبة" تدق ناقوس الخطر وتُحذر بنكيران من "كارثة إنسانية"

شريف بلمصطفى

تجمع عشرات النشطاء الجمعويين والحقوقيين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان الرباط، يوم الإثنين 24 غشت، في قافلة تضامنية لمؤازرة "ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان خلال سنوات الرصاص".

ونظم النشطاء رفقة المعتصمين الثلاثين وعائلاتهم وقفة احتجاجية رددوا خلالها شعارات طالبوا من خلالها بإنصافهم وتعويضهم وإدماجهم جراء الإنتهاكات التي لحقتهم خلال سنوات الجمر والرصاص.

وأكد المعتصمون عن عزمهم مواصلة نضالهم إلى حين استرداد حقوقهم، وكذا تأكيدهم على الإستمرار في الإضراب عن الطعام مهما كلف الأمر، رغم الوضعية الصحية المزرية لأغلبهم جراء كبر سنهم.

وقال احمد النجيمي، عضو "التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان"، في تصريح لـ"بديل": "إن هذا اليوم عرف زيارة رؤساء فروع المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف، تعبيرا منهم على دعمهم ومؤازرتهم للضحايا في مطالبهم العادلة بحكم ان كل المعتصمين هم اعضاء في المنتدى كما ان فرع فاس معتصم بجل منخرطيه اضافة الى اعضاء في مكتبه و عضو بالمجلس الوطني للمنتدى من البيضاء يمثل في نفس الان منسق بالتنسيقية الوطنية، كما حضر نشطاء من الشمال والبيضاء ووادي زم والجنوب ورئيس العصبة المغربية لحقوق الانسان الذي عبر عن تضامنه مع المضربين عن الطعام ودعمه لهم".

واضاف المتحدث ذاته أن "القافلة التضامنية تزامنت مع زيارة اهل المعتصمين وابناءم وزوجاتهم في جو من مشاعر الظلم والاقصاء والحكرة في وطنهم الذي لم يجدوا فيه الحق والقانون الذي صوتوا عليه في الدستور في 2011" مشيرا إلى أن هذه المبادرة تأتي في ظل تخلي المكتب التنفيذي عن المعتصمين وبعد استفراد هذا الاخير بالقرار وتجميده للنظام الداخلي والاساسي"، مؤكدا أن الفروع أصدرو بيانا سينشر قريبا يوضح وجهة نظرهم في الموضوع.

من جهته وجه محمد الزهاري رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان رسالة مستعجلة إلى رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، توصل بديل بنسخة منها، يطالبه فيها بـ" التدخل العاجل من جهة لدراسة مطالب الضحايا، وفي مقدمتها تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبذويهم خلال الأحداث الاجتماعية التي شهدها المغرب سنوات 1981 و1984 و1990 وأحداث الصحراء بعد المسيرة الخضراء سنة 1975 ، مادام شرط الأجل شرطا شكليا، وأن استمرار معاناتهم يعتبر جزء من تركة الانتهاكات الجسيمة التي يجب معالجتها في إطار مسلسل تسوية الملف والمصالحة مع الماضي ، ومن جهة أخرى دعوة اللجان الإقليمية المكلفة باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الإدماج الاجتماعي بالنسبة للذين لم تتضمن مقرراتهم التحكيمية هذه التوصية" .

وحذر الزهاري، رئيس الحكومة من مغبة "عدم اتخاذ اجراءات استعجالية بخصوص ما يقع اليوم أمام **مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (المؤسسة الوطنية التي من المفروض أن تحرص على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها)، مما قد يؤدي إلى حدوث كارثة إنسانية ، خاصة وأن بعض المضربين متقدمين في السن الأمر الذي يهدده حقهم في الحياة".

كما أكد رئيس العصبة في رسالته المستعجلة أنه "منذ تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة يوم 7 يناير 2004 بمدينة أكادير، في سياق مسلسل للانفتاح الحقوقي يتبنى مطالب الكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة عبر تسليط الضوء على مصير ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعويض الضحايا أو ذويهم وتحقيق الإنصاف والمصالحة، استبشر الضحايا ومعهم الحركة الحقوقية خيرا بطي صفحة الماضي ، والاسترشاد بالتجارب الدولية للعدالة الانتقالية لمعالجة تركة الماضي الأليم . وبالرغم من المجهود المبذول والنتائج المهمة التي تحققت إلا أن المعالجة النهائية وفق المرتكزات الدولية للعدالة الانتقالية لم تتحقق بالشكل المطلوب" .

يشار إلى أن الضحايا يخوضون اعتصاما أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ يوم 7 يناير 2004، كما أن البعض منهم دخلوا في إضراب لا محدود عن الطعام لأكثر من أسبوع، تدهورت على إثره وضعيتهم الصحية، ونُقل أحدهم على إلى المستشفى قبل يومين.

http://badil.info/%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%8F%D8%A4%D8%A7%D8%B2%D8%B1-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B5/

مراقبة الإنتخابات:4000 ملاحظ منهم 76 مراقب دولي، وبعثة من الاتحاد الاوربي، إضافة الى 500 شخص من المجلس الوطني لحقوق الإنسان

4000ملاحظ منهم 76 مراقب دولي، وبعثة من الاتحاد الاوربي، إضافة الى 500 شخص من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيتولون مراقبة الانتخابات المقررة في 4 شتنبر.

كل هؤلاء سيكون بإمكانهم التنقل بحرية والحصول على المعلومات وتتبع الحملات والمسلسل الانتخابي الى حين إعلان النتائج.

من أبرز المنظمات الدولية التي ستشارك في الملاحظة المستقلة للانتخابات هناك المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية ((IFES، المعهد الوطني الديمقراطي ((NDI، شبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال"(Gender Concerns International)، فضلا عن عدة جمعيات مغربية وخبراء استدعاهم المجلس الوطني لحقوق الانسان.

.وقد رفضت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، وفق بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات

http://asswarpress.com/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA4000-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8-%D9%85%D9%86%D9%87%D9%85-76-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%AF/

اختطاف الإسلام ناتج عن فشل الدولة في تدبير المجال الديني

إدريس الكنبوري

في ندوة جمعتني بكل من أحمد الخمليشي، الفقيه القانوني المعروف ومدير دار الحديث الحسنية بالمغرب، **ومحمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، على هامش مهرجان مدينة الحسيمة في الأسبوع الماضي حول التطرف الديني والإرهاب، كان السؤال الذي يلح في ذهني يتعلق بإشكالية الدين والدولة الوطنية في العالم العربي على ضوء التحولات التي نحياها اليوم، ولذلك ذهبت وأنا أحمل معي ورقة حاولت فيها أن أقدم إسهاما جديدا، لعله لم يلق القبول الذي كان متوقعا لكنه كان بالنسبة لي خطوة أولى على طريق إعادة التفكير في علاقة الدين بالدولة، وفق باراديغم جديد.

حتى وقت قريب لم يكن أحد من المفكرين العرب يقف عند فشل تدبير الدولة للمسألة الدينية بعد حقبة الاستقلال الوطني، كان الجميع ينهمك في تحليل إخفاقات الدولة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكن المسألة الدينية لم تلق الحظوة التي تستحق، بسبب اعتبارها زائدة، أو مفروغا منها، ولذلك قلت خلال الندوة إن الأنظمة العربية لم تدرك أهمية الدين بالنسبة لاستقرار الدولة ولضمان الوحدة الاجتماعية والثقافية للمجتمع إلا بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 بشكل خاص، إذ بدأ الحديث عن التجديد الديني وعن إصلاح المؤسسات المرتبطة به، بعد أن لاحظت ظاهرة "اختطاف الإسلام" من لدن الجماعات المتشددة التي جعلت من نفسها نظاما سياسيا وفقهيا على هامش وفي موازاة، النظام السياسي والفقهي العربي الرسمي، فأخذت تتململ راغبة في استعادة المبادرة على صعيد الحقل الديني.

تجلت مظاهر عودة الاهتمام بالدين لدى الدولة في بروز الإلحاح على الصفاء المذهبي ورسم حدود للثوابت الدينية للدولة، على نحو ما فعل المغرب في ما يتعلق بالعقيدة الأشعرية والفقه المالكي، أو في إعادة قراءة الموروث المذهبي بنفس إصلاحي، على غرار ما قامت به المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بالمذهب الحنبلي والمدرسة الوهابية التي كانت أبرز ترجمة له خلال القرنين الماضيين.

ويشكل هذان البلدان نموذجين عربيين لارتباط الدين بالدولة تاريخيا، وهما بلدان حافظا على الأسس الدينية للنظام السياسي، لكن إذا كان الوضع بالنسبة لهذين البلدين قد طرح إشكالية دينية وسياسية في حقبة ما بعد 11 سبتمبر، فإن الحال بالنسبة للبلدان الأخرى كان أكثر إشكالية، خصوصا ما يرتبط بالأنظمة التي نهجت نهجا قوميا أو اشتراكيا أو خليطا من الاثنين، وأخذت مواقف شبه مناوئة للدين، أو على الأقل مبعدة إياه من الخطاب السياسي والحقل العام.

أحد الأخطاء الأساسية التي وقعت فيها الدولة الوطنية في العالم العربي، منذ مرحلة الاستقلال في القرن الماضي، أنها لم تحسم موقفها من المسألة الدينية بوضوح، وأغفلت وضع سياسة وطنية لتدبير الملف الديني على نحو سليم. ولعل مرد ذلك، في تقديري، أن مهندسي الدولة الوطنية العربية عمدوا إلى اصطناع نوع من المماثلة بين الدولة الوطنية العربية بالخلفيات الدينية والثقافية للمجتمعات العربية، وبين الدولة القومية في الغرب، التي كانت لها خلفياتها الدينية والثقافية المغايرة، وما عزز من أطروحة المماثلة هذه أن النخبة الفكرية العربية خلال حقبة الستينات والسبعينات –وهي مرحلة إرساء أسس الدولة الوطنية تقريبا– نظرت لمفهوم الدولة انطلاقا من السياق الأوروبي، دون إدراك مناطق المغايرة ومناطق المشاكلة، واتجهوا نحو التبشير بمفهوم للدولة المحايدة أو الجامدة، بحيث لم يتم دمج المسألة الدينية في المعادلة.

النتيجة التي حصلت، باختصار، أن الدين بقي خارج السياسة العامة للدولة، مما وفر استثماره من الجماعات الإسلامية التي ولدت لتسد مسد الدولة الوطنية الحديثة، وتطرح نفسها بديلا للقطيعة بين الدين والدولة، إذ يتعين القول بأن أحد مبررات قيام هذه الجماعات في بداية القرن الماضي هو تهميش الدولة للدين، وتركه خارج الفضاء العام.

عودة الدولة إلى تدبير الحقل الديني طرحت العديد من المشكلات، لأن الكثيرين أصبحوا يفاجأون بهذه العودة، التي تتمثل في رزمة من الإجراءات التي ترمي إلى ترسيم المجال الديني وتقنينه. وأمام هذا الوضع يظهر فريقان، فريق يرفض السياسة الدينية للدولة لأنه ينشد الدولة الدينية، وفريق ثان يرفض تلك السياسة لأنه ينشد الدولة العلمانية، كلا الفريقين يرفضان تلك السياسة باسم هيمنة الدولة على الدين، لكنهما يختلفان في الهدف.

قلت في الندوة إن هذين النمطين من التفكير في الواقع يلتقيان في نقطة أساسية تجمع بينهما، وهي أنهما يفكران من داخل الثقافة العربية الإسلامية التقليدية التي لم تعرف مفهوما للدولة الوطنية كما هي اليوم، ويفكران من داخل مفهوم الخلافة، حتى دون إدراك ذلك من لدن الفريق الثاني، والحال أن الإسلام دخل اليوم مرحلة تاريخية غير مسبوقة، ويجب أن نفكر من داخلها لكي نحقق الانسجام والتلاؤم بين واقعنا السياسي الحديث وبين الإسلام كدين، أي من داخل الدولة الوطنية لا من خارجها.

ولذلك تقدمت بهذه الأطروحة، مستفيدا من التراكم النظري للفيلسوف الأميركي جون راولز مع تكييفه: كيف نجد صيغة مبدعة للتوفيق بين آلية التدبير والضبط، التي هي مهمة الدولة الوطنية بشكل أساسي، وبين مبدأ الحرية الذي يتيحه الإسلام بما هو دين الحرية الشخصية والفكرية، بما في ذلك الحق في الاعتقاد (مصطلح بديل لمصطلح حرية الاعتقاد، كنت قد دافعت عنه قبل نحو عام)، وذلك لأننا اليوم أمام خيار صعب: إما تخلي الدولة عن المجال الديني، وفي هذه الحالة فإن الجماعات المتطرفة ستستولي عليه، وإما إشرافها على هذا المجال، وفي هذه الحالة يتعين التوفيق بين حق الجماعة في الأمن الديني، باعتبار الدولة التعبير السياسي الحديث عن الجماعة، وبين حق الفرد في ضمان حريته.

Casablanca

«Mécanismes de protection et de promotion des droits de l'Homme

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat organise, mercredi à Casablanca en partenariat avec la Clinique des droits de l'Homme de l'Université d'Al Qods (Palestine), une journée d'étude sur le thème «Mécanismes de protection et de promotion des droits de l'Homme : Expérience des cliniques juridiques». Cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre du projet de cliniques juridiques piloté par la CRDH de Casablanca-Settat et le Réseau américain international du droit d'intérêt public (PILnet), s'assigne pour objectifs l'enrichissement du débat autour des cliniques juridiques, comme étant un mécanisme de protection et de promotion des droits de l'Homme au sein des établissements de l'enseignement supérieur et l'encouragement des facultés de droit, des experts et des acteurs associatifs à s'impliquer dans la mise en place de ces structures au sein des universités, indique la Commission dans un communiqué. Cette journée se veut également une occasion pour l'échange d'expériences et d'expertise entre les cliniques juridiques établies dans certaines universités marocaines et la clinique juridique de l'Université d'Al Qods, dont des membres sont en visite au Maroc dans le cadre d'une mission d'étude. Cette rencontre verra la participation de représentants du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), des Universités Hassan 1 de Settat, Hassan II de Casablanca et Mohammed V de Rabat et d'organisations de la société civile œuvrant en matière des droits de l'Homme, ainsi que des avocats, des magistrats, des universitaires et des représentants des médias. Il convient de rappeler que le concept des cliniques juridiques au sein des facultés de droit consiste en la diffusion de méthodes d'enseignement interactif, à travers le perfectionnement des compétences professionnelles des étudiants et l'amélioration de leurs capacités communicationnelles avec la société. Le concept vise également la sensibilisation dans le domaine juridique au profit des catégories vulnérables, comme les ouvriers et les migrants. Les étudiants travaillent dans la clinique juridique sous la supervision d'un enseignant spécialisé et/ou d'un avocat.

Maroc-Palestine

Rencontre à Casablanca sur les mécanismes de protection et de promotion des droits de l'Homme

15721/12

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat organise, mercredi à Casablanca en partenariat avec la Clinique des droits de l'Homme de l'Université d'Al-Qods (Palestine), une journée d'étude sur le thème «Mécanismes de protection et de promotion des droits de l'Homme : expérience des cliniques juridiques». Cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre du projet de cliniques juridiques piloté par la CRDH de Casablanca-Settat et le Réseau américain international du droit d'intérêt public (PILnet), s'assigne pour objectifs l'enrichissement du débat autour des cliniques juridiques, comme étant un mécanisme de protection et de promotion des droits de l'Homme au sein des établissements de l'enseignement supérieur et l'encouragement des Facultés de droit, des experts et des acteurs associatifs à s'impliquer dans la mise en place de ces structures au sein des universités, indique la Commission dans un communiqué.

Cette journée se veut également une occasion pour l'échange d'expériences et d'expertise entre les cliniques juridiques établies dans certaines universités marocaines et la clinique juridique de l'Université d'Al-Qods, dont des membres sont en visite au Maroc dans le cadre d'une mission d'étude. Cette rencontre verra la participation de représentants du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), des Universités Hassan Ier de Settat, Hassan II de Casablanca et Mohammed V de Rabat et d'organisations de la société civile œuvrant en matière des droits de l'Homme, ainsi que des avocats, des magistrats, des universitaires et des représentants des médias. ■

4.000 observateurs et 41 instances nationales et internationales assureront l'observation du bon déroulement de la campagne et du scrutin

La constitutionnalisation de l'observation indépendante et neutre des élections est un choix stratégique et une expérience que le Maroc partage avec très peu de pays dans le monde. Dans ce cadre, ce sont quelque 4.000 observateurs, dont 76 internationaux, qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des conseils régionaux et communaux, des conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers. Le Royaume est ainsi déterminé à entourer les échéances électorales de toutes les garanties de transparence et de renforcer la confiance des citoyens dans le processus électoral.

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et 6 organisations non gouvernementales internationales. Ces instances mobiliseront au total plus de 4.000 observateurs, dont 76 internationaux, qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des conseils régionaux et communaux, des conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers. Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévus à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique le CNDH dans un communiqué, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation. Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Titrit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap. Il s'agit également de l'Association Génération de la technique et du développement (Essmara), l'Association Jeunesse sans frontières pour le développement (Haouz), le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie (Laâyoune), l'Association Tisghnasse pour la culture et le développement (Nador), l'Organisation marocaine des droits humains, le Centre des droits des gens, le Centre Chourouk pour la démocratie et l'information, l'Association créativités féminines (Sefrou), la Fédération de la ligue démocratique des femmes et le Forum Karama pour les droits de l'Homme, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le Réseau Al Amal pour le secours et le développement durable (Al Hoceima) et l'Association Rif pour les droits de l'Homme. La liste des organismes accrédités comprend aussi l'Association Arif pour la culture et le patrimoine (Al Hoceima), l'Association d'appui aux personnes handicapées (Laâyoune), l'Alliance nationale de la jeunesse et de l'enfance, l'Association marocaine des jeunesses pour le développement, le Forum marocain pour la démocratie et les droits de l'Homme, l'Association Tassila pour la coopération et le développement rural (Agadir), le Collectif El Madkouri pour les droits de l'Homme (El Gara), l'Association Univers presse pour l'information (Rhamna), le Conseil régional du Réseau marocain des droits de l'Homme (Béni Mellal-Khénifra), l'Observatoire des libertés et des droits de l'Homme (région du Grand Casablanca), l'Association Hay Al Aouda pour l'environnement et le développement (Essmara), l'Association des chercheurs dans le

droit du contentieux (Oujda), l'Association nationale pour le développement durable et la coopération internationale (Oued Zem) et le Forum Iffous pour la démocratie et les droits de l'Homme (Tata). Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International. D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH, en vertu des attributions qui lui sont dévolues par l'article 36 (2) du Dahir portant sa création. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Égypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie. Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis d'Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités. Une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué.

Formation des observateurs

La Commission d'accréditation des observateurs électoraux, présidée par le Conseil national pour les droits de l'homme (CNDH), organise du 22 juillet au 4 août une série de cinq sessions de formation au profit des observateurs et observatrices nationaux des élections mandatés par les instances accréditées. La première session de formation a eu lieu les 22 et 23 juillet à Témara. Encadrée par des experts nationaux et internationaux, cette formation s'est fixé comme objectifs de renforcer les compétences des participants en matière d'observation neutre et indépendante des élections et de permettre aux participants d'acquérir les connaissances juridiques et les aptitudes méthodologiques nécessaires (standards internationaux, cadre constitutionnel et législatif national, déontologie de l'observation électorale). En plus du contenu théorique, des ateliers interactifs, des jeux de rôle, des simulations et des exercices pratiques ont également caractérisé cette formation qui a été aussi marquée des présentations sur le cadre constitutionnel et juridique de l'observation neutre et indépendante des élections, la Charte de l'observation, les méthodes d'observation des élections et l'observation des élections et la dimension genre.

http://www.tanmia.ma/4-000-observateurs-et-41-instances-nationales-et-internationales-assureront-lobservation-du-bon-deroulement-de-la-campagne-et-du-scrutin-see-more-at-httpwww-lematin-majournal2015elections-r/

Plus de 4.000 observateurs seront mobilisés pour surveiller les élections du 4 septembre. Ce scrutin sera marqué par une faible participation des observateurs internationaux.

Selon un communiqué du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** ces derniers ne seront qu'au nombre de 76. La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines et 6 organisations non gouvernementales internationales. La commission a reçu au total 67 demandes d'accréditation. Après examen, celle-ci a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévus à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11. Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, notamment l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur…Du côté des ONG internationales accréditées, figurent l'International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns InternationalÀ l'invitation du CNDH, d'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation des prochaines élections . Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie . Une mission électorale de l'Union européenne est au Maroc depuis le 15 août et séjournera jusqu'au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral.

http://www.devanture.net/news.php?id=351641

Comment se déroule l'observation des élections

Le Conseil national des droits de l'homme a fini l'examen des différentes demandes d'accréditation pour l'observation des élections. La commission spéciale d'accréditation des observateurs a retenu 41 candidatures d'organismes nationaux et internationaux pour l'observation de la campagne électorale et du scrutin.

Parmi les organismes retenus figurent, en plus du CNDH, 34 associations marocaines et 6 ONG internationales, réunissant plus de 4000 observateurs dont 76 observateurs internationaux.

La mission d'observation qui a débuté avec le lancement de la campagne électorale exige des observateurs le respect d'un certain nombre de règles strictes. Dans le cas contraire, l'entité accréditée pour l'observation des élections peut se voir retiré son accréditation.

Il s'agit principalement d'assurer les règles élémentaires pour la tenue d'élections libres et transparentes. "Lors de la phase de sélection des organisations, la commission chargée de l'accréditation a pris toutes les précautions pour assurer une **parfaite indépendance des observateurs**," nous a confié Abderrazzal El Hanouchi, chef du cabinet du président du CNDH, Driss El Yazami, avant de poursuivre: "pas question que les organisations chargées de l'observation aient un quelconque **conflit d'intérêt**, de près ou de loin, avec les candidats."

A cette obligation de neutralité, s'ajoute un engagement des observateurs à ne divulguer aucune information en relation avec leur mission d'observation.

"Ce n'est pas uniquement une obligation de discrétion mais bien **une obligation de réserve**, nous explique **Kamal Lahbib**, coordinateur général pour l'observation des élections, car aucune déclaration ne doit entacher le bon déroulement de la mission."

Sur les 4.000 observateurs, plus de 500 sont déployés par le CNDH.

Techniquement, les observateurs relevant des associations marocaines doivent produire un **rapport régulier d'observation**. Pour les observateurs relevant du CNDH, la fréquence de production des rapports est plus élevée; ils doivent produire un rapport par jour sous forme de formulaire à remplir.

"En cas de constatation de fraudes ou de corruptions, nous apprécions la gravité du manquement constaté et décidons si oui ou non, il est judicieux de demander l'ouverture d'une enquête. Mais, il n'est aucunement question que l'observateur prenne l'initiative de la communication."

En effet, le coordinateur des observateurs nous apprends que "les actes frauduleux relevés feront l'objet d'une communication ultérieure. Ils seront révélés dans le rapport d'observation, après la fin du scrutin."

Mais ne sera-t-il pas trop tard pour dénoncer les fraudes? En d'autres termes, n'est-il pas plus judicieux de sanctionner la fraude au moment de sa constatation plutôt que de la réprimer a posteriori? K. Lahbib est catégorique: "entamer des actions en pleine campagne électorale fausserait le jeu politique. Si par malchance un candidat sortait gagnant des élections en utilisant des moyens interdits par la loi, les autres candidats auront toujours la possibilité de recourir à la justice pour invalider le scrutin. Cela s'est d'ailleurs déjà produit."

Toutefois, notre interlocuteur ne cache pas la difficulté d'appréciation, par moment, des faits constatés, "les réceptions sont-elles considérées comme une tentative de corruption? à quelle fréquence cela devient-il suspect? ...etc. Souvent, il s'agit de faits dont la qualification reste difficile et ambigu" estime K. Lahbib.

Durant cette phase de la campagne électorale, les observateurs ont pour mission de vérifier la conformité par rapport à la loi des agissements des candidats, selon un cahier des charges précis, tout en s'interdisant l'immixtion dans l'opération électorale. Les observateurs ont d'ailleurs bénéficié, en amont, d'une formation dispensée par le CNDH.

http://www.medias24.com/Elections-2015/157433-Comment-se-deroule-l-observation-des-elections.html

Maroc/Sahara occidental : Une organisation de droits humains légalisée

Human Rights Watch 25 août 2015

Un homme se joint à une manifestation de soutien à l'indépendance du Sahara occidental, à Madrid 16 Novembre, 2014Un homme se joint à une manifestation de soutien à l'indépendance du Sahara occidental, à Madrid 16 Novembre, 2014

REUTERS/Juan Medina

Cet article a été initialement publié sur hrw.org le 24 août 2015.

Les autorités marocaines ont pour la première fois autorisé une organisation sahraouie de défense des droits humains, très critique envers le gouvernement, à s'enregistrer légalement, a indiqué Human Rights Watch aujourd'hui. Cette avancée pour la liberté d'association au Maroc est survenue dix ans après que cette organisation du Sahara occidental a déposé sa demande, et neuf ans après qu'un tribunal a jugé que le gouvernement l'avait illégalement empêchée de s'enregistrer.

Le Maroc devrait à présent mettre fin à tous les obstacles arbitraires à l'activité de l'organisation en question, l'Association Sahraouie des Victimes des Violations Graves des Droits de l'Homme Commises par l'État du Maroc (ASVDH), et notamment l'interdiction de facto de tout rassemblement public ou sit-in. Selon Human Rights Watch, le gouvernement devrait autoriser l'enregistrement de toutes les associations pacifiques au Maroc et au Sahara occidental, dont les autorités ont bloqué les demandes.

« En reconnaissant une organisation qui critique sans complaisance les violations des droits des Sahraouis par le gouvernement, le Maroc a fait un pas en avant positif », a déclaré Sarah Leah Whitson, directrice de la division Moyen-Orient et Afrique du Nord. « Le gouvernement marocain devrait poursuivre dans cette voie en mettant fin aux restrictions arbitraires et basées sur des motifs politiques qui pèsent sur ce groupe ainsi que sur d'autres organisations de la société civile. »

Le Maroc gouverne le Sahara occidental depuis 1975, bien que la communauté internationale ne reconnaisse pas cette annexion. Depuis cette date, les violations du droit de créer des associations font partie intégrante du système de répression visant les activistes considérés comme des partisans de l'auto-détermination, ou de l'indépendance du territoire. Ce système implique également l'interdiction systématique de toute manifestation publique ayant trait à l'auto-détermination ou à l'indépendance. Des nombreux Sahraouis favorables à l'une ou l'autre de ces options ont été emprisonnés ces dernières années, pour des crimes ou délits de droits commun et à la suite de procès inéquitables. Parmi ces prisonniers figurent deux membres de l'ASVDH : Ahmed Sbaï, qui purge une peine de prison à vie, et Mohamed Tahlil, condamné à 25 ans.

, condamné à 25 ans.

La loi réglementant le droit d'associations au Maroc exige que les nouvelles associations s'enregistrent auprès des autorités, mais pas qu'elles obtiennent une autorisation officielle pour opérer. Les fondateurs doivent soumettre des documents indiquant les objectifs de l'association, les noms des administrateurs ainsi que d'autres informations à un responsable administratif local, qui doit délivrer sur place un récépissé provisoire de dépôt de dossier. Les autorités ont alors 60 jours pour déposer une objection fondée sur des critères définis par la loi. Si aucune objection n'est déposée, l'association peut opérer en toute légalité, qu'elle reçoive ou non un récépissé définitif.

Les critères en question interdisent toute association qui « a pour but de porter atteinte à la religion islamique, à l'intégrité du territoire national, au régime monarchique, ou d'appeler à la discrimination ». Le fait de porter atteinte à l' « intégrité territoriale » est souvent interprété comme une référence à toute remise en cause des revendications marocaines sur le Sahara occidental.

Dans la pratique, cependant, les autorités marocaines ont souvent recours à des subterfuges administratifs pour bloquer l'enregistrement d'organisations dont elles n'apprécient pas les objectifs, les stratégies ou les dirigeants, même si les associations en question n'ont pas de rapport avec le Sahara occidental. Des dizaines, si ce n'est des centaines d'associations ont ainsi été empêchées arbitrairement de s'enregistrer, depuis des années.

Le Maroc devrait éliminer les restrictions contenues dans sa Loi sur les associations, car ces critères violent ses obligations aux termes du droit international, selon Human Rights Watch. Le Pacte international relatif aux droits civils et politiques (PIDCP), que le Maroc a ratifié, affirme dans son article 22 que « l'exercice [du droit d'association] ne peut faire l'objet que des seules restrictions prévues par la loi et qui sont nécessaires dans une société démocratique, dans l'intérêt de la sécurité nationale, de la sûreté publique, de l'ordre public, ou pour protéger la santé ou la moralité publiques ou les droits et les libertés d'autrui ».

La manœuvre administrative la plus courante pour bloquer l'enregistrement d'une nouvelle association est qu'un fonctionnaire local refuse d'accepter ses textes fondateurs, ou les accepte mais refuse de délivrer le récépissé, bien que la loi ne l'y autorise pas. Cette situation se produit également quand une association enregistrée informe les autorités, conformément à la loi, de changements dans ses statuts ou au sein de son organe exécutif.

Les associations qui ne sont pas enregistrées opèrent dans un vide juridique, et sont ainsi soumises à une large gamme de contraintes. Elles ne peuvent pas engager de poursuites, ni organiser des rassemblements sur la voie publique en toute légalité, et sont confrontées à des obstacles pour louer des locaux, ouvrir un compte bancaire, et participer à des activités subventionnées par le gouvernement.

Parmi les associations affectées par cette situation figurent des organisations de défense des droits des Sahraouis, des droits des Amazigh (Berbères), et des dizaines d'associations civiques dirigées par des membres d'Al Adl Wal Ihsane, le principal mouvement d'opposition islamiste du pays. Selon l'Association marocaine des droits humains (AMDH), les administrations de 14 villes et municipalités marocaines ont refusé de réceptionner les dossiers de constitution d'associations déposés par des sections locales de l'AMDH.

La récurrence à grande échelle de tels refus, et l'existence de pratiques administratives similaires dans tout le pays, indiquent que celles-ci relèvent d'une politique décidée au plus haut niveau, et visant à affaiblir les associations que les autorités jugent répréhensibles ou suspectes.

L'ASVDH, basée à Laâyoune et fondée par des anciens prisonniers politiques et victimes de disparitions forcées, est une organisation de surveillance de la situation des droits humains. Quand l'association a soumis pour la première fois ses textes fondateurs en mai 2005, le « bacha », un représentant local du Ministère de l'Intérieur, a refusé de les accepter, ce qui a poussé l'ASVDH à intenter des poursuites auprès du tribunal administratif d'Agadir. En septembre 2006, le tribunal a jugé que le bacha avait outrepassé son autorité légale en refusant d'accepter le dossier de l'ASVDH. Le bacha a fait appel et a persisté dans son refus d'accepter les documents. Son appel a été rejeté en décembre 2008, au motif qu'il avait laissé passer le délai de dépôt de recours.

Malgré le jugement définitif du tribunal, l'administration a continué à refuser d'accorder un récépissé à l'ASVDH, et a fait clairement comprendre que l'orientation politique supposée de l'association en était la raison. Par exemple, en 2007, Al Hamra M'hammed Drif, alors gouverneur de la région Laâyoune – Boujdour – Sakia El Hamra, a déclaré à Human Rights Watch : « Le problème, c'est que leurs statuts fondateurs ne respectent pas la Constitution du Maroc … Ils doivent avant toute chose renoncer à la ligne du Polisario »—en référence au mouvement de libération du Sahara occidental, le Front Polisario.

Toutefois, le 10 mars 2015, le bacha de Laâyoune a appelé Brahim Dahane, le Président de l'ASVDH, pour lui annoncer que le récépissé provisoire d'enregistrement était prêt. A peu près au même moment, les autorités ont annoncé que 11 autres associations, y compris une autre, moins connue, au Sahara occidental—l'association Al Ghad pour les droits de l'homme—allaient obtenir leurs récépissés.

Brahim Dahane n'était cependant pas au Sahara occidental à ce moment-là, et a dû se rendre à l'étranger, pour subvenir à des besoins médicaux. Il a fallu attendre son retour, le 22 juin, pour que l'ASVDH reçoive son récépissé provisoire.

Au 21 août – à l'expiration du délai de 60 jours pendant lequel le gouvernement peut déposer des objections – l'ASVDH n'avait reçu aucune notification de telles objections. Au regard de la loi marocaine, l'association est donc réputée enregistrée. Les autorités devraient maintenant délivrer un récépissé définitif

à l'ASVDH, comme prévu par l'article 5 de la loi, a déclaré Human Rights Watch. Le récépissé définitif n'est pas obligatoire pour qu'une association soit légalement reconnue, mais dans la pratique, le défaut de présentation de ce document entrave certaines transactions et opérations courantes avec l'administration et des entreprises.

À noter que les autorités bloquent toujours l'enregistrement de nombreuses autres organisations basées au Sahara occidental, telles que la Ligue Sahraouie de la défense des droits humains et la protection des ressources naturelles, la section de Smara de l'AMDH, et la section de Laâyoune de l'Instance marocaine des droits de l'Homme.

À la connaissance de Human Rights Watch, aucun représentant de l'État marocain n'a expliqué publiquement ce changement de politique vis-à-vis de l'ASVDH. Cependant, le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)**, un organe de l'État qui rend compte de ses travaux au roi, a déclaré à Human Rights Watch avoir longtemps pressé les autorités d'enregistrer les associations qui avaient rempli les formalités administratives requises. De plus, certains alliés du Maroc, notamment les États-Unis, ont exhorté le Maroc à légaliser les organisations de défense des droits humains à Laâyoune.

« Le Maroc a rompu un vieux tabou en reconnaissant légalement une association dont le nom fait référence à de graves violations commises par l'État marocain à l'encontre des Sahraouis, » a souligné Sarah Leah Whitson. « Mais la véritable preuve du changement viendra si cette organisation, ainsi que des dizaines d'autres qui sont toujours dans un vide juridique, jouissent d'une plus grande liberté pour mener leurs activités pacifiques légalement, et sans restriction. »

http://solidmar.blogspot.com/2015/08/marocsahara-occidental-une-organisation.html

http://www.ifex.org/morocco/2015/08/25/sahrawi_rights_group_legalized/fr/

شرارة اعتصام ضحايا "سنوات الرصاص" تصل رئيس الحكومة

طارق بنهدا

الأربعاء 26 غشت 2015 – 11:00

في الوقت الذي تستمر فيه مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في خوض اعتصام مفتوح تجاوز 7 أشهر أمام **مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، حيث دخل بعضهم قبل أيام في إضراب لامحدود عن الطعام، توجه نشطاء حقوقيون برسالة عاجلة إلى رئيس الحكومة، بغرض التنبيه على خطورة وضعية المحتجين، وعلى ''الإهمال الذي طال مطالبهم الآنية''.

وعلمت هسبريس أن أعضاء من مكتب العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، بمن فيهم رئيسها محمد زهاري، قد قاموا بزيارة تضامنية للمعتصمين، نددوا خلالها بالتماطل الحاصل في تنفيذ مطالب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ''الذين لم تشملهم تسوية الملف بصفة كلية أو حرموا تعسفا من الإدماج الاجتماعي''، وهي الفئة التي تضررت إبان الأحداث الاجتماعية التي شهدها المغرب سنوات 1981 و1984 و1990 وأحداث الصحراء بعد المسيرة الخضراء سنة 1975.

واعتبرت العصبة، في رسالتها الموجهة لرئيس الحكومة وحصلت هسبريس على نسخة منها، أن عدم اتخاذ إجراءات استعجالية بخصوص ما يقع اليوم أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ''المؤسسة الوطنية التي من المفروض أن تحرص على حماية حقوق الإنسان والنهوض به''، قد يؤدي إلى حدوث كارثة إنسانية ''خاصة وأن بعض المضربين متقدمين في السن الأمر الذي يهدده حقهم في الحياة''.

وأضافت الرسالة أن هذا الاعتصام، الذي انطلق منذ 21 يناير 2015، يأتي بعد تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة يوم 7 يناير 2004 بمدينة أكادير، ''في سياق مسلسل للانفتاح الحقوقي يتبنى مطالب الكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة.. وتعويض الضحايا أو ذويهم وتحقيق الإنصاف والمصالحة''، مشيرة إلى الضحايا ومعهم الحركة الحقوقية ''استبشروا خيرا بطي صفحة الماضي والاسترشاد بالتجارب الدولية للعدالة الانتقالية لمعالجة تركة الماضي الأليم''.

وقالت الهيئة الحقوقية ذاتها إن المعالجة النهائية لتلك الملفات ''لم تتحقق بالشكل المطلوب''، على أن الأمر يتضح من خلال، ما رصدته، من استمرار احتجاجات تلك الفئة من الضحايا وذويهم ''سواء منهم الذين طالبوا بالإنصاف وجبر الضرر خارج الأجل.. كما تعتبر ذلك السلطات العمومية أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان''، أو ''الذين تم إقصاؤهم من توصية الإدماج الاجتماعي''.

وتطالب العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان يطلب بتدخل رئيس الحكومة العاجل ''لدراسة مطالب الضحايا.. في مقدمتها تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبذويهم خلال الأحداث الاجتماعية لسنوات الرصاص مادام شرط الأجل شكلي، وأن استمرار معاناتهم يعتبر جزءا من تركة الانتهاكات الجسيمة التي يجب معالجتها''، مع دعوة اللجان الإقليمية المكلفة باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الإدماج الاجتماعي بالنسبة للذين لم تتضمن مقرراتهم التحكيمية.

وفي بيان تضامني آخر، دعا العشرات من المعتقلين السياسيين سابقا في الملفات ذاتها، الجهات المسؤولة إلى ضرورة تنفيذ مطالب المعتصمين ''المتمثلة في جبر الضرر الفردي اسوة بباقي المعتقلين السياسيين ضحايا سنوات الرصاص وادماجهم الاجتماعي والتسوية الادارية المالية والتغطية الصحية الشاملة''.

وقال بلاغ للجهة ذاتها إن المعتصمين يعيشون ظروفا قاسية ومعاناة أليمة ''يفترشون الأرض ويلتحفون بالسماء وهم عرضة لاجوع والعطش والامراض وحرارة الصيف وبرودة وامطار الشتاء''، مضيفا أن التضامن المطلق واللامشروط مع أولئك مستمر ''حتى تتم الاستجابة لكافة مطالبهم''.

الناشط الحقوقي، محمد حقيقي، كشف أن إضراب المعتصمين عن الطعام تجاوز يومه التاسع، مطالبين بمعالجة ملفاتهم المصنفة ''تعسفا'' خارج الأجل وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي للمحرومين منها، مشيرا إلى التحاق عدد من عائلات المعتصمين والمضربين عن الطعام، صحبة أطفالهم ''للتعبير عن تضامنهم مع الضحايا وإبراز معاناتهم الإجتماعية ومدى الشعور بالحيف والتعسف في حقهم''.

وكشف حقيقي، عضو التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة في سنوات الرصاص، عن انضمام تسعة من رؤساء فروع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ''عبروا عن تضامنهم اللامشروط مع التنسيقية الوطنية وانخراطهم في معركة الكرامة التي يخوضها الضحايا المعتصمين والمضربين عن الطعام''، فيما أورد أن التنسيقية عقدت اجتماعها الثالث عشر، حيث تستعد للتصعيد في احتجاجاتها المطالبة بتسوية عاجلة.

http://news.chadidi.com/?p=2461

41 هيئة وطنية ودولية لمراقبة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

بقلم :محمد العثماني

أفاد بلاغ **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. وأوضح البلاغ أن هذه اللجنة منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

http://www.rtn24.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-41_%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9__%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-35#

Elections : Environ 41 ONG accréditées pour observation

La Commission chargée d'accréditation des observateurs des élections déclare avoir délivré environ 41 autorisations aux instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines en plus du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et six autres ONG internationales.

Business info

Cette commission est composée de quatre membre représentant le département de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et celui de la Communication, en plus d'un représentant de le délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

https://businessinfo.ma/elections-environ-41-ong-accreditees-pour-observation-4413